الأمم المتحدة

E/CN.9/2002/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 February 2002
Arabic
Original: English

لجنة السكان

الدورة الخامسة والثلاثون

١-٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يلبي هذا التقرير طلبا صادرا في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أعد التقرير وفق ما ورد في قراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠، اللذين دعت فيهما الجمعية العامة إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

ويتناول التقرير بالبحث اتجاهات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف والمساعدة التي تقدمها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية للأنشطة السكانية في البلدان النامية لعام ١٩٩٩، ويورد أرقاما مؤقتة لعام ٢٠٠٠ وتقديرات للنفقات المحلية التي أوردتها البلدان النامية للفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

* E/CN.9/2002/1.

** قدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد لتقديمه، وهو ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، امتثالا لطلب الدول الأعضاء تقديم أكمل وأحدث كم ممكن من المعلومات عن تدفق الموارد المالية إلى الأنشطة السكانية للجهات المانحة الرئيسية والبلدان النامية.

140302 140302 02-24873 (A)
0224873

وبلغت المساعدة السكانية الدولية ٢,٢ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٩. وتبين الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٠ أن مستوى المساعدة ارتفع إلى ٢,٦ من بلايين الدولارات.

وواصلت البلدان النامية تخصيص موارد محلية للبرامج السكانية. وفي عام ١٩٩٩، قدرت النفقات المحلية الحكومية وغيرالحكومية بمبلغ ٨,٦ بلايين دولار. وينبغي توخي الحرص لدى استعمال هذا التقدير لأن البيانات لا تزال بعيدة عن الاكتمال، كما أنها غير قابلة للمقارنة تماما مع تلك المتعلقة بالمساعدة الدولية. ومن الجدير بالذكر كذلك أن معظم تدفقات الموارد المحلية تنشأ في عدد قليل من البلدان الكبيرة. وعلى فرض أن النفقات المحلية لعام ٢٠٠٠ كانت تقريبا في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٩، فإن التقدير العالمي لمجموع المساعدة الخارجية والنفقات المحلية لأغراض الأنشطة السكانية في عام ٢٠٠٠ بلغ ما يزيد على ١١ بليون دولار بقليل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٤
ثانيا – المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية	٧-٢٧	٥
ألف – اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة	١٢-١٩	٨
باء – اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف	٢٠-٢٢	١١
جيم – اتجاهات المساعدة السكانية الخاصة	٢٣-٢٤	١٣
دال – اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة	٢٥-٢٧	١٤
ثالثا – الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية	٢٨-٣٤	١٥
رابعا – تدفقات الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان	٣٥-٣٧	١٨
خامسا – استنتاجات	٣٨-٤٢	١٨

الأشكال

الأول – اتجاهات المساعدة السكانية الدولية، ١٩٩٣-٢٠٠٠ ..... ٧

الثاني – تقلبات أسعار الصرف في بلدان مختارة: عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٣ ..... ١٠

الثالث – اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية، ١٩٩٣-٢٠٠٠ ..... ١٣

الرابع – المساعدة السكانية حسب المناطق الجغرافية/الأنشطة العالمية والأقاليمية، ١٩٩٣-٢٠٠٠ ..... ١٥

الخامس – النفقات النهائية على المساعدة السكانية، حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-٢٠٠٠ ..... ١٧

الجداول

١ –المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئات الجهات المانحة الرئيسية، ١٩٩٩-٢٠٠٠ ٦

أولا – مقدمة

١ – قام بإعداد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان تلبية لطلب صادر في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية[١] بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢]. ويشكل التقرير جزءا من برنامج عمل لجنة السكان والتنمية وتم إعداده وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠ اللذين دعت فيهما الجمعية العامة إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ – ويستعرض هذا التقرير تدفق الموارد المالية من البلدان المانحة للمساعدة السكانية في البلدان النامية لعام ١٩٩٩، ويقدم أرقاما مؤقتة لعام ٢٠٠٠. ويقدم التقرير أيضا تقديرات للنفقات التي صرفتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الأنشطة السكانية في البلدان النامية[٣] للفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠. وتولى المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات أنشطة جمع البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد من المانحين ومن المصادر المحلية، وذلك بموجب عقد مبرم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقوم المعهد أيضا بتقييم وتحليل البيانات بالاشتراك مع الصندوق.

المنهجية

٣ – تم جمع البيانات الواردة في هذا التقرير عن المساعدات المقدمة للأنشطة السكانية من المانحين بواسطة استبيان تفصيلي أرسل بالبريد إلى ما يناهز ١٨٠ جهة مانحة، بما في ذلك البلدان المانحة، والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف، والمؤسسات الخاصة الرئيسية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة السكانية. وتستند بيانات عام ٢٠٠٠ عن مساعدة المانحين إلى ردود وردت حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولذلك تعتبر هذه البيانات أولية، بمعنى أنها عرضة للتغيير كلما وصل مزيد من الردود.

٤ – وتستند المعلومات المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية إلى البيانات المنبثقة من الردود على الاستبيانات المرسلة إلى ٩٨ من المكاتب الميدانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم، وهي تغطي حوالي ١٥٥ بلدا. وقد بلغ مجموع البلدان التي قدمت معلومات ٥٧ بلدا، تمثل ما يزيد على ٨٠ في المائة من سكان البلدان النامية. وأتت دراسات الحالة التي أجريت في بلدان مختارة في إطار مشروع تدفقات الموارد تكملة للردود على الاستبيان المرسل بالبريد[٤].

٥ - وتشكل تدفقات الموارد المالية الخارجية والمحلية للأنشطة السكانية المحللة في هذا التقرير جزءا من ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' بصيغتها المحددة في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتشمل هذه المجموعة خدمات تنظيم الأسرة؛ والخدمات الصحية الإنجابية الأساسية؛ وأنشطة الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[٥]؛ وتحليل السياسات السكانية والإنمائية وبحوثها الأساسية وبياناتها. وقد قدر برنامج العمل أن تنفيذ هذه المجموعة من التدابير السكانية وتدابير الصحة الإنجابية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سيكلف ١٧ بليون دولار[٦] بحلول عام ٢٠٠٠. وزهاء ثلثي التكاليف المتوقعة ستغطيه البلدان نفسها، بينما يغطي المجتمع الدولي للمانحين الثلث المتبقي، أي ٥,٧ بلايين دولار.

٦ - ووسع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي تعاونهما الذي بدأ في عام ١٩٩٩ مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليشمل جمع البيانات بشأن تدفقات الموارد المحلية للأنشطة المتعلقة بهذا المرض للسنة المالية ٢٠٠١. وهناك خطط لإجراء دراسات حالة قطرية مشتركة لعام ٢٠٠٢.

ثانيا - المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية

٧ - يقارن الجدول الوارد أدناه المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئة الجهات المانحة الرئيسية لعام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ويعرض الشكل الأول اتجاهات المساعدة السكانية الدولية منذ ما قبل انعقاد المؤتمر عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠[٧]. وبيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة وعرضة للتغيير كما توافر المزيد من المعلومات المستكملة. وستدرج الأرقام النهائية في ''تدفقات الموارد المالية للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠٠''، التي ستصدر في أواخر عام ٢٠٠٢.

الجدول

المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئات الجهات المانحة الرئيسية، ١٩٩٩-٢٠٠٠

	١٩٩٩		٢٠٠٠[أ]	
	المبلغ[ب]	النسبة المئوية	المبلغ[ب]	النسبة المئوية
ثنائية				
البلدان المانحة	١ ٤١٥	٦٣,٣	١ ٦١٧	٦٣,١
متعددة الأطراف				
منظومة الأمم المتحدة	٣١	١,٤	٧٧	٣,٠
خاصة				
المؤسسات/المنظمات غير الحكومية	٢٤٠	١٠,٧	٢٦٣	١٠,٣
المصارف الإنمائية				
المنح	٩	٠,٤	١	٠,٠
القروض	٥٤٠	٢٤,٢	٦٠٣	٢٣,٦
المجموع	**٢ ٢٣٥**	**١٠٠**	**٢ ٥٦٠**	**١٠٠**

(أ) بيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة.

(ب) تقدر المبالغ بملايين دولارات الولايات المتحدة.

الشكل الأول - اتجاهات المساعدة السكانية الدولية، ١٩٩٣-٢٠٠٠

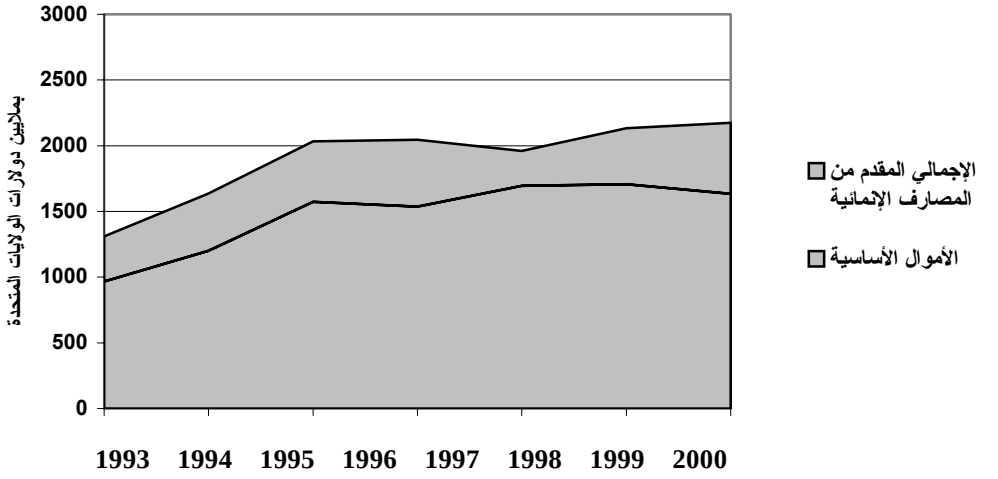

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة.

٨ - وقد طرأ تزايد مطرد على المساعدة الدولية المقدمة للأنشطة السكانية منذ انعقاد المؤتمر، رغم اتسام هذا التزايد بالبطء. فقد وصل المجموع في عام ١٩٩٩ إلى ٢,٢ من بلايين الدولارات بعدما كان يبلغ ١,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٣. ويمثل هذا الرقم تقريبا نسبة ٣٩ في المائة من الرقم المستهدف المتفق عليه في القاهرة والبالغ ٥,٧ بلايين دولار، والذي يشكل نصيب المجتمع الدولي في تمويل برنامج العمل بحلول عام ٢٠٠٠.

٩ - وواصلت البلدان المانحة تصدر قائمة الممولين الأساسيين، إذ بلغت مساهماتها ١,٤ من بلايين الدولارات، أي ما نسبته ٦٣ في المائة، من مجموع الأموال الأساسية المقدمة للمساعدة السكانية الدولية في عام ١٩٩٩. وقدمت المصارف الإنمائية، وعلى رأسها البنك الدولي، ما يجاوز بقليل ٥٤٠ مليون دولار (٢٤ في المائة) في شكل قروض لسنوات متعددة؛ وأسهمت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بمبلغ ٣١ مليون دولار، أي ١,٤ في المائة؛ وقدمت المصادر الخاصة، ولا سيما المؤسسات، ٢٤٠ مليون دولار، أي ١١ في المائة من مجموع الأموال الأساسية المقدمة للمساعدة السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت المصارف الإنمائية عن صرف ٩ ملايين دولار لجهات مانحة وسيطة لبرامج المنح الخاصة في مجال السكان والصحة الإنجابية.

١٠ - ويتبين من التقديرات الأولية المستندة إلى ١٧ من الردود الـ ٢١ على دورة الاستبيانات لعام ٢٠٠٠ التي وردت حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ حدوث زيادة كبيرة في مستوى المساعدة السكانية، فقد ارتفعت من ٢.٢ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٩ إلى ٢,٦ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٠. وأسهمت البلدان المانحة بمبلغ ١,٦ من بلايين الدولارات. وأفادت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بأنها قدمت ٧٧ مليون دولار، وأسهمت المصادر الخاصة بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار. ووفرت المصارف الإنمائية، وعلى رأسها البنك الدولي، ٦٠٣ ملايين دولار في شكل قروض لسنوات متعددة، بينما قدم مصرف التنمية الآسيوي مبلغ ٨٤٠ ٠٠٠ دولار في شكل منح.

١١ - والأموال التي توجه إلى الأنشطة السكانية تتجاوز المقادير المبلغ عنها في هذا التقرير، لأن كثيرا من المشاريع المتكاملة يشمل أنشطة سكانية ولكن لم تصنف الأموال المخصصة لها حسب العناصر. وقد أصبح من الصعب أكثر فأكثر تحديد العنصر السكاني في المشاريع المتكاملة وعزل ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' عن الأنشطة التي لم يشر إليها في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعاونا وثيقا مع الجهات المانحة في تقدير كمية الموارد المنفقة على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المضمنة في برامج الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ألف - اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

١٢ - بلغت قيمة المساعدات الثنائية ١,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٩، وهذا يمثل تراجعا عن المستوى الذي كان يبلغ ١,٥ من بلايين الدولارات عام ١٩٩٨[٨]. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية كبرى الجهات المانحة، إذ بلغت مساهمتها في المساعدة السكانية ٦٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٩، أي ٤٣ في المائة من الموارد المقدمة من البلدان المانحة. وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية في قائمة كبار المانحين، إذ بلغت مساهمتها في المساعدة السكانية زهاء ١٢٠ مليون دولار، أي ٩ في المائة من الأموال المقدمة من البلدان المانحة. ومن المانحين الرئيسيين الآخرين في عام ١٩٩٩ هولندا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والسويد والدانمرك وكندا.

١٣ - وتبين الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٠ ارتفاع إجمالي المساعدة السكانية الثنائية إلى ١,٦ من بلايين الدولارات. ومن الـ ١٧ بلدا التي أبلغت الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠٠، زادت ١٠ بلدان مساهماتها، بينما خفضت ٧ بلدان مستويات تمويلها. وينبغي الإشارة إلى أنه من

بين السبعة بلدان التي سجلت انخفاضا في مستويات التمويل، قام أربعة بلدان بالفعل بزيادة تبرعاتها بعملاتها المحلية، وهذه التبرعات انخفضت بدولارات الولايات المتحدة. وشغلت المراتب الخمس الكبرى في قائمة المانحين في عام ٢٠٠٠: الولايات المتحدة وهولندا والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٠، صرف مجموع النفقات النهائية المتعلقة بالأنشطة السكانية بالتساوي على ثلاث فئات هي: أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٣١,٦ في المائة - خدمات تنظيم الأسرة، ٣٠,٩ في المائة - وخدمات الصحة الإنجابية الأساسية، ٢٨,٨ في المائة. أما نسبة الـ ٨,٧ في المائة المتبقية فصرفت على تحليل السياسات السكانية والإنمائية وبحوثها الأساسية وبياناتها. وينبغي اعتبار هذه النسب المئوية نسبا تقديرية نظرا لتزايد صعوبة التمييز بين هذه الفئات الأربع من الأنشطة السكانية بسبب الاتجاه نحو دمج الخدمات. وفي كثير من نظم تسجيل البيانات، تشمل خدمات الصحة الإنجابية خدمات تنظيم الأسرة و/أو أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويُبذل كل ما في الوسع للإبلاغ عن النفقات في كل فئة من الفئات الأربع على حدة.

آثار تقلبات أسعار الصرف

١٥ - العملة القياسية التي يستعملها صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى رصده لتدفقات الموارد هي دولار الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان التي زادت مساهماتها بالعملات المحلية قد يرد في سياق الإبلاغ أنها خفضت مساعدتها السكانية بدولارات الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، زادت ألمانيا وهولندا وسويسرا في عام ١٩٩٩ مستويات تمويلها بالعملة المحلية، بيد أنها سجلت انخفاضا بسعر دولار الولايات المتحدة بفعل تقلبات أسعار الصرف. وزادت نيوزيلندا مساعدتها السكانية في عام ١٩٩٩، ولكن مستوى تمويلها بقي على ما كان عليه في عام ١٩٩٨ بدولارات الولايات المتحدة. كذلك، زادت فنلندا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا مستويات تمويلها بالعملة المحلية في عام ٢٠٠٠، لكنها سجلت انخفاضا بسعر الدولار بفعل تقلبات أسعار الصرف.

١٦ - ويبين الشكل الثاني آثار تقلبات العملات وتقلبات أسعار الصرف لعامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ (آخر عام أتيحت بياناته)، استنادا إلى دولار الولايات المتحدة، في ما يتعلق بالبلدان المانحة الرئيسية التي تعرضت لأكبر التقلبات في أسعار الصرف خلال تلك الفترة. وقد شهدت السويد والنرويج والدانمرك وألمانيا وهولندا انخفاضا في قيمة عملاتها بالنسبة إلى دولار الولايات المتحدة، بينما زادت قيمة عملتي اليابان والمملكة المتحدة زيادة تكاد لا تذكر بالنسبة إلى الدولار خلال الفترة نفسها.

الشكل الثاني ـ تقلبات أسعار الصرف في بلدان مختارة: في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٣

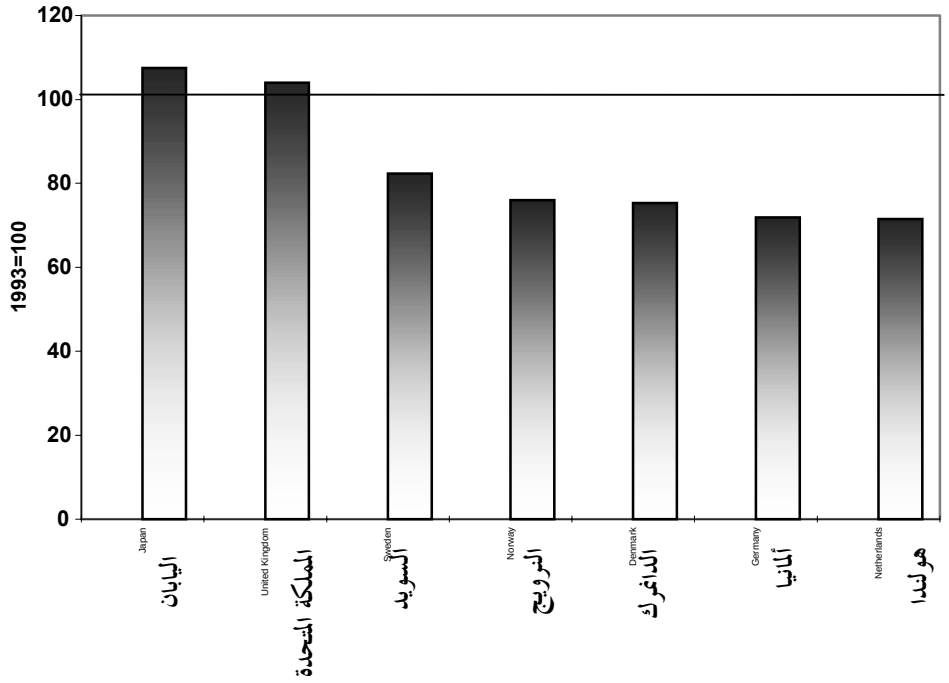

ملاحظة: مؤشر العملة المحلية بالنسبة لدولار الولايات المتحدة على أساس أنه كان في عام ١٩٩٣ = ١٠٠.

المساعدة السكانية كنسبة مئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية

١٧ - بلغت المساعدة السكانية التي قدمتها البلدان المانحة في عام ١٩٩٩ نسبة قدرها ٢,٤٦ في المائة من مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية، وبذلك انخفضت هذه النسبة للسنة الثانية منذ انعقاد المؤتمر. وتفيد المؤشرات الأولية أن هذه النسبة المئوية سجلت في عام ٢٠٠٠ زيادة، فبلغت ٢,٩٧ في المائة. ويبين هذا الرقم أن البرامج السكانية تتلقى نصيبا من المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مما كان عليه في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت من ٥٦,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، بحيث غدت الأنشطة السكانية تتلقى في الواقع نصيبا أكبر في إطار مساعدة إنمائية دولية آخذة في الانحدار. وقد جاء مجموع هذه المساعدة في عام ٢٠٠٠ أقل من مجموع عام ١٩٩٣ الذي بلغ ٥٦,٣ بليون دولار.

١٨ - ومن أصل البلدان الـ ١٧ التي أبلغت عن مساهماتها في عام ٢٠٠٠، ساهم ١٣ بلدا، في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدة السكانية بنسبة تفوق نسبة إسهامها في عام ١٩٩٩. وتراوحت النسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية التي خصصتها البلدان للمساعدة السكانية بين ٠,١٥ في المائة و ٨,٤٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠، كان عدد البلدان التي خصصت أكثر من ٤ في المائة من مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية للمساعدة السكانية ستة هي: فنلندا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد والولايات المتحدة، مقابل ثلاثة بلدان في عام ١٩٩٩ هي: فنلندا والنرويج والولايات المتحدة.

المساعدة السكانية بالقياس إلى الناتج القومي الإجمالي

١٩ - في المتوسط، انخفض إنفاق البلدان المانحة على المساعدة السكانية من ٦٧ دولارا لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨ إلى ٥٩ دولارا لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٩. ويتبين من الرقم الأولي لعام ٢٠٠٠ انخفاض متوسط إنفاقها بشكل طفيف، إذ بلغ ٦٦ دولارا لكل مليون دولار. وهذا المبلغ الدولاري المتوسط يحجب تباينا واسعا في ما بين البلدان يتراوح بين ٤ دولارات و ٦٠٠ دولار لكل مليون دولار. ورغم هذا الانخفاض، فإن مقدار الأموال التي أنفقتها البلدان على المساعدة السكانية ما زال يزيد على مقدار الأموال التي كانت تنفق في عام ١٩٩٣ قبل انعقاد المؤتمر، إذ كان عندئذ ٤٢ دولارا لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي.

باء - اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف

المنح

٢٠ - انخفضت المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة من ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٣١ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وأفادت المصارف الإنمائية أنها صرفت ٩ ملايين دولار للجهات المانحة الوسيطة لتمويل برامج المنح الخاصة في مجالي السكان والصحة الإنجابية، صرف منها البنك الدولي ٨,٥ ملايين دولار ومصرف التنمية الآسيوي ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ٢٥٠ ٠٠٠ دولار. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفع المستوى التقديري للمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغ ٧٧ مليون دولار. وأفاد مصرف التنمية الآسيوي بأنه صرف ٨٤٠ ٠٠٠ دولار للجهات المانحة الوسيطة لتمويل برامج المنح الخاصة في عام ٢٠٠٠.

٢١ - ويمكن بشكل أفضل تقدير حجم المساعدة السكانية التي تقدمها المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بتحديد مبلغ الأموال "التي تتدفق من خلال" تلك المنظمات

إلى جهات أخرى لتوزيعها. ففي عام ١٩٩٩، تدفق مبلغ ٣٥٥ مليون دولار من خلال المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف؛ والرقم الأولي لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٤٣٤ مليون دولار. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو الجهة الرئيسية التي تقدم مساعدة الأمم المتحدة في ميدان السكان، إذ تدفق من خلال هذه المنظمة ٢٤٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩ و ٣٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

القروض

٢٢ - المصارف الإنمائية التي تقدم القروض إلى البلدان النامية مصدر مهم من مصادر المساعدة السكانية المتعددة الأطراف. وتعالج مساهماتها بصورة منفصلة لأن مساعدتها تكون على شكل قروض يجب تسديدها ولا تكون على شكل منح. وتعكس مشاريع هذه المصارف الالتزامات المتعددة السنوات التي تسجل في السنة التي تعتمد فيها، ولكنها تصرف على مدى عدة سنوات. ويأتي معظم القروض المتعلقة بالمساعدة السكانية من البنك الدولي الذي يدعم أنشطة تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ووضع السياسات السكانية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأعمال المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للخصوبة والصحة وتعدادات السكان. وقد ارتفعت قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي من ٤٤٧ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويشمل هذا المبلغ ٣٦٨ مليون دولار على شكل قروض مقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية بأسعار فائدة تساهلية للغاية، وزهاء ١٧٠ مليون دولار على شكل قروض مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأسعار فائدة تقارب الأسعار السائدة في السوق. وأفاد مصرف التنمية الآسيوي أنه وفر مبلغ ٦٦ مليون دولار على شكل قروض لتمويل الأنشطة السكانية في عام ٢٠٠٠ (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث ـ اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية، ١٩٩٣ـ٢٠٠٠

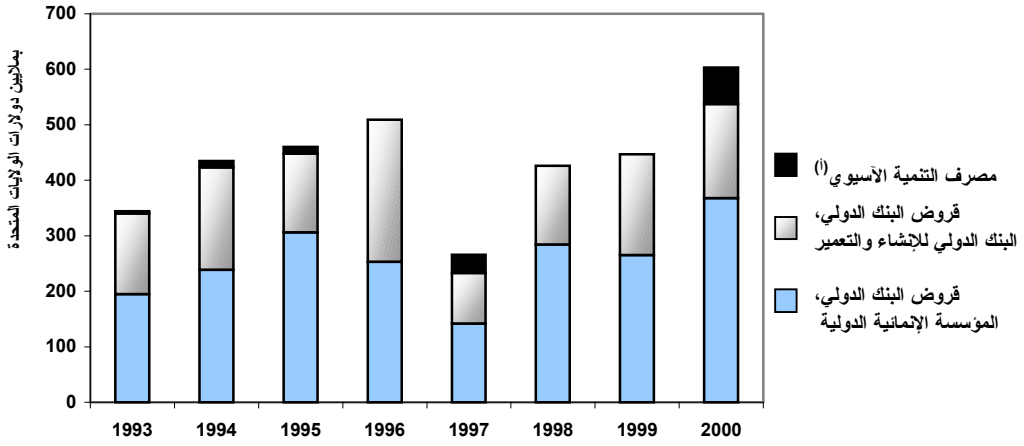

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة.

(أ) لا تتوافر بيانات بالنسبة لمصرف التنمية الآسيوي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لأنه قد أفاد بإصدار قروض لتمويل المشاريع الصحية المتكاملة، رصد منها مبلغ غير محدد للأنشطة السكانية.

جيم – اتجاهات المساعدة السكانية الخاصة

٢٣ – تزايد حضور المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الخاصة بوصفها أحد المصادر الهامة للمساعدة السكانية. ففي عام ١٩٩٩، بلغت مساهمات المؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية في الأنشطة السكانية ٢٤٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، كانت هناك خمس مؤسسات تتصدر قائمة المؤسسات الممولة للأنشطة السكانية وهي: مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة فورد، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، ومؤسسة روكفلر.

٢٤ – وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كان الرقم الأولي لإسهامات القطاع الخاص لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٢٦٣ مليون دولار. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم أكثر مع إبلاغ مزيد من المنظمات عن مساهماتها. وقد زادت عدة مؤسسات كبرى مستويات تمويلها في عام ٢٠٠٠. ومن بين الجهات المانحة الكبرى التي تتوافر بيانات بشأنها في عام ٢٠٠٠: مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر.

دال – اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة

٢٥ – ظلت أفريقيا جنوب الصحراء تتلقى أكبر نسبة من المساعدة السكانية من بين المناطق الجغرافية الخمس، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي ما يلي توزيع المساعدة السكانية في ما بين المناطق: أفريقيا جنوب الصحراء، ٣٨ في المائة؛ آسيا والمحيط الهادئ، ٣٦ في المائة؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٦ في المائة؛ غرب آسيا وشمال أفريقيا، ٨ في المائة؛ شرق وجنوب أوروبا، ٢ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، تزايدت الحصة التي تلقاها الأنشطة السكانية العالمية والأقاليمية من مجموع المساعدة الدولية، فبعد أن كانت ١٨ في المائة قبل انعقاد المؤتمر في عام ١٩٩٣، بلغت ٣١ في المائة في عام ١٩٩٩.

٢٦ – وتشير الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٠ إلى حصول زيادة في الأموال المخصصة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وانخفاض مناظر في التمويل المخصص لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: فقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة تزيد بقليل على ٤٣ في المائة من المساعدة السكانية المقدمة للمناطق الجغرافية الخمس؛ بينما حصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٣١ في المائة؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ١٣ في المائة؛ ومنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا على ٩ في المائة؛ ومنطقة شرق وجنوب أوروبا على ٣,٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠، وصلت نسبة المساعدة السكانية الإجمالية التي خصصت للأنشطة العالمية والأقاليمية ما يناهز ٣٣ في المائة (انظر الشكل الرابع).

٢٧ – وتمر المساعدة المقدمة للأنشطة السكانية من الجهة المانحة إلى البلد المتلقي عبر إحدى القنوات التالية: (أ) القناة الثنائية، التي تتدفق المساعدة عبرها مباشرة من الجهة المانحة إلى حكومة البلد المتلقي؛ (ب) القناة المتعددة الأطراف، عبر مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة؛ (ج) قناة المنظمات غير الحكومية، عن طريق منظمات مثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومجلس السكان. وفي عام ١٩٩٩، صرف نصف مجموع النفقات المخصصة للمساعدة السكانية عن طريق قناة المنظمات الدولية غير الحكومية، و ٢٥ في المائة منها عن طريق البرامج الثنائية والـ ٢٥ في المائة المتبقية عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف[٩]. ولم تعد قناة المنظمات غير الحكومية تتصدر القائمة في عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت أهم قناة لتوزيع المساعدة السكانية منذ عام ١٩٩٣.

الشكل الرابع - المساعدة السكانية حسب المناطق الجغرافية/الأنشطة العالمية والأقاليمية، ١٩٩٣-٢٠٠٠

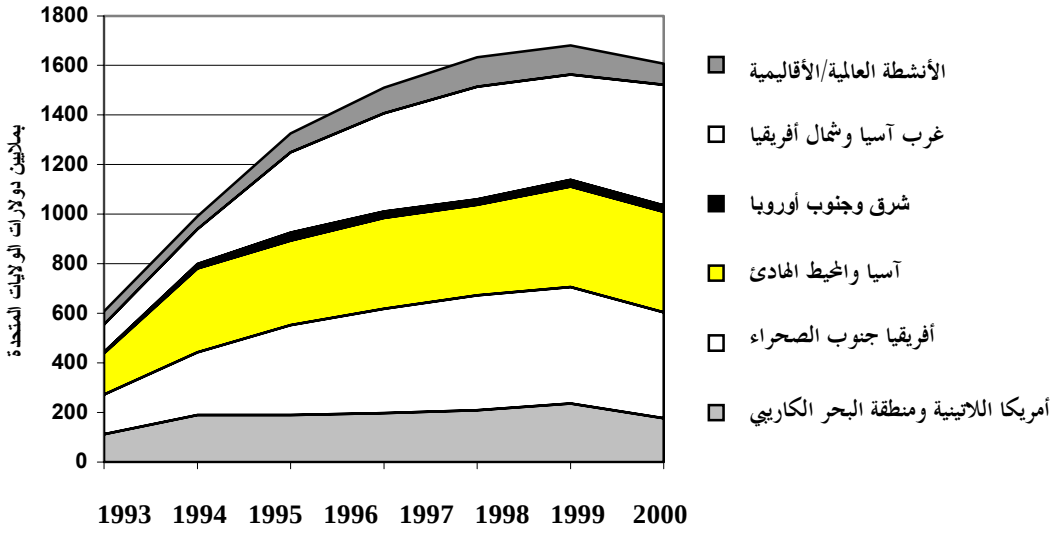

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة.

ثالثا - الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية

٢٨ - يشكل رصد تدفقات الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية جزءا هاما من مشروع تدفقات الموارد الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان/والمعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات. وقد درج الصندوق والمعهد كل عام، اعتبارا من السنة المالية ١٩٩٦، على إرسال استبيانات عن النفقات المحلية على الأنشطة السكانية إلى المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوزيعها على السلطات الحكومية المختصة وعلى ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وقد شهدت نوعية البيانات والنسبة المئوية للسكان الذين شملتهم التغطية تحسنا ملحوظا منذ الاستبيان الأولي لعام ١٩٩٦. وقد أصبح جمع البيانات عملية معتادة في العديد من البلدان النامية، وقد تزايد الوعي لدى الجهات المستجيبة في كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي لأهمية رصد تدفقات الموارد المحلية المخصصة للأنشطة السكانية. وقد تم في العديد من البلدان تعيين خبراء استشاريين محليين لمساعدة السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الإجابة على الاستبيانات.

٢٩ - وبعد عدة سنوات متتالية من جمع البيانات، اتضح أن الدراسة الاستقصائية السنوية لتدفقات الموارد المحلية لم تتسبب في الضغط على الموارد البشرية فحسب، بل أخذت تشكل

عبئا ماليا بالنسبة لعدد متزايد من المكاتب الميدانية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلاوة على ذلك، يتبين من الخبرة المكتسبة على مدى السنوات القليلة الماضية أن هناك عموما تفاوتا ضئيلا جدا بين مبالغ النفقات المحلية من سنة إلى أخرى. ونتيجة لذلك، قرر فريق المشروع المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات، بعد بحث متأن، تخفيف عبء الإبلاغ عن طريق جمع البيانات مرة كل سنتين بدلا من جمعها سنويا، والاستفادة من الفترة الفاصلة بين الدراسات الاستقصائية في تحسين نوعية البيانات وتغطيتها، ولا سيما في البلدان التي تتسم نظم الإبلاغ فيها باللامركزية، والتركيز على بناء القدرة على وضع عملية جمع البيانات ضمن إطار مؤسسي وكفالة استدامتها.

٣٠ - وبدلا من إرسال استبيان للسنة المالية ٢٠٠٠، بعث فريق المشروع التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات برسائل إلى المكاتب الميدانية التابعة للصندوق، مبلّغا إياها بقراره جمع البيانات مرة كل سنتين، ومشجعا إياها على بذل قصاراها للاستفادة من الوقت الإضافي في جمع و/أو تقدير البيانات على المستوى الإقليمي/المحلي حيثما كانت هذه البيانات غير متوافرة على الصعيد القطري. وقد أرسل مشروع الصندوق/المعهد إلى كل مكتب ميداني كشفا بنتائج مشروع تدفقات الموارد، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات حسب السنة المالية والنشاط السكاني والمصدر والمنطقة. وقد تلقت أيضا البلدان التي أجابت على استبيان تدفقات الموارد كشفا بنفقاتها المخصصة للأنشطة السكانية لتستخدمها في التحليل والتخطيط.

٣١ - وقد أتاح إجراء الدراسة الاستقصائية المحلية مرة كل سنتين لمشروع الصندوق والمعهد التركيز بصورة أكثر كثافة على تعزيز قدرة البلدان على رصد وجمع البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد. وقد صُممت قاعدة بيانات وكتيب يسهل استعمالهما خصيصا لوضعهما في المكاتب الميدانية التابعة للصندوق، حيث يصار إلى تدريب نخبة من موظفي هذه المكاتب على تجهيز البيانات وإدارتها. ويكمن الهدف في تدريب الموظفين المحليين في أكبر عدد ممكن من البلدان على نحو يفضي إلى إفراد شخص في كل بلد يكون مسؤولا بصفة رئيسية عن جمع البيانات وتشغيل قاعدة بيانات فرعية متصلة مباشرة بالقاعدة الأم في مقر المشروع. وقد تطوع عدد من المكاتب الميدانية بقبول التدريب في مجالي جمع البيانات وإدارتها، وقد بدأ التدريب داخل البلدان بالفعل.

الشكل الخامس - النفقات النهائية على المساعدة السكانية حسب قنوات التوزيع، ١٩٩٣-٢٠٠٠

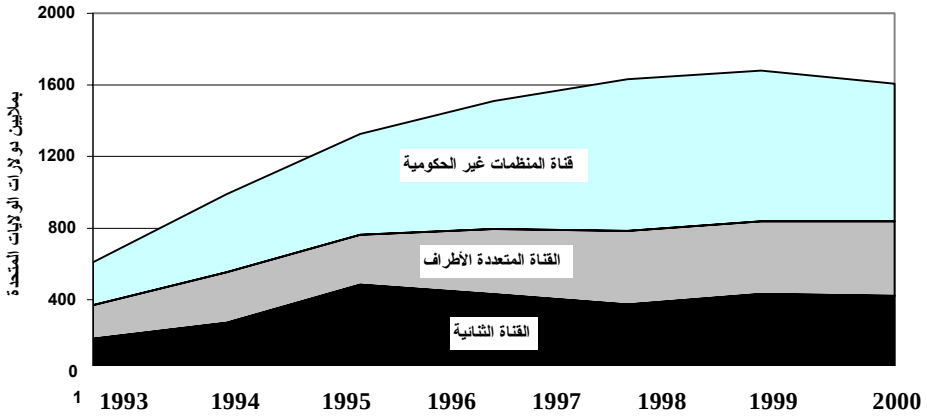

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠٠ مؤقتة.

٣٢ - وتواصل دراسات الحالة تكملة المعلومات التي تجمع عن طريق الاستبيان. وهي توفر مزيدا من المعلومات المفصلة عن طريقة توجيه تدفقات الموارد لصالح الأنشطة السكانية، وتتناول القضايا التي لا تظهر بسهولة في الاستقصاءات، ومن ذلك أثر اللامركزية على رصد تدفقات الموارد المحلية، وصعوبة فصل الفئات الأربع التي تتألف منها ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف''، ودور القطاع الخاص، والعراقيل الأساسية المواجهة.

٣٣ - وقد استعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان المعلومات التي جمعت من البلدان التي ردت على الصندوق/المعهد، وتقارير الدراسات الإفرادية، ومعلومات تكميلية تتعلق بعدد قليل من البلدان الكبيرة التي لم ترد أو قدمت معلومات ناقصة، فضلا عن تقدير للموارد الخاصة، للتوصل إلى تقدير تقريبي للمجموع العالمي لتدفقات الموارد المحلية المقدمة للأنشطة السكانية للفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠، وقد بلغ ٨,٦ بلايين دولار[١٠]. وينبغي التعامل مع هذا التقدير بحذر لأن الأرقام ليست كاملة مثل البيانات المتعلقة بالمساعدة السكانية الدولية.

٣٤ - وعلى الرغم من أن الرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية يمثل تقديرا تقريبيا يستند إلى بيانات ناقصة أحيانا وغير قابلة للمقارنة تماما، فإنه مع ذلك مفيد في إعطاء فكرة ما عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية كمجموعة في بلوغ الأرقام المستهدفة للموارد المالية التي حددها المؤتمر. وفي حين يشير المجموع العالمي إلى أن ثمة التزاما حقيقيا من جانب البلدان النامية، فإن من الجدير بالذكر أن معظم تدفقات الموارد المحلية تأتي من عدد قليل من البلدان الكبيرة. وهناك بلدان كثيرة، وبخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا،

عاجزة تماما عن تدبير الموارد اللازمة لتمويل برامجها السكانية الوطنية. وتؤكد دراسات الحالة أن جماعة المانحين الدوليين تقوم بدور هام في تمويل الأنشطة السكانية في معظم البلدان النامية، وأن بعض البلدان تعتمد إلى حد بعيد على المانحين في تمويل أنشطتها السكانية. وتقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بدور متزايد في توفير الخدمات، غير أنها لا تزال تعتمد كثيرا على المصادر الخارجية.

رابعا – تدفقات الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان

٣٥ – أفادت البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء أن قدرا كبيرا من تدفقات الموارد يذهب إلى أنشطة أخرى متصلة بالسكان ترمي إلى تحقيق أهداف سكانية وإنمائية أوسع نطاقا من بين أهداف برنامج عمل مؤتمر القاهرة، ولكن لم تحدد تكلفتها بشكل مستقل ولا يشملها المبلغ المستهدف المتفق عليه وهو ١٧ بليون دولار. ولما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وغايات برنامج العمل، فإنه يتقيد بتصنيف الأنشطة السكانية المحددة في ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' الوارد بيانها في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل. ولا تتضمن حسابات المساعدة السكانية الدولية وتدفقات الموارد المحلية المخصصة للأنشطة السكانية تمويل أنشطة أخرى متصلة بالسكان مثل أنشطة الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والقضاء على الفقر وقضايا المرأة.

٣٦ – ومن بين الأنشطة المتصلة بالسكان التي حصلت على دعم من البلدان: الحد من الفقر، صحة الطفل وبقاء الطفل، خدمات الرعاية الصحية الأولية، التعليم الأساسي، بما في ذلك تعليم الفتيات والنساء، تمكين المرأة، التنمية الريفية، إيجاد فرص العمل.

٣٧ – تتزايد صعوبة تتبع مستوى التمويل الذي يذهب إلى ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' من جراء الاتجاه المتزايد نحو دمج الخدمات والاستعمال المتزايد للنهج القطاعية الشاملة، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم. ونتيجة لذلك، يُنفق قدر من الموارد على الأنشطة السكانية أكبر مما يجري الإبلاغ عنه هنا، لأن من المتعذر أحيانا فصل ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' الواردة في المشاريع المتكاملة والنهج القطاعية الشاملة عن الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بالسكان التي لم ترد في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل.

خامسا – استنتاجات

٣٨ – لم يتحقق هدف القاهرة المتمثل في حشد مبلغ ١٧ بليون دولار للأنشطة السكانية بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك لم يحقق المجتمع الدولي الرقم المستهدف لتقديم المساعدة السكانية للبلدان النامية في عام ٢٠٠٠ البالغ ٥,٧ بلايين دولار، بينما أخفقت البلدان النامية من جهتها في تحقيق الرقم المستهدف لتقديم التمويل المحلي لبرامجها السكانية البالغ ١١,٣ بليون دولار.

٣٩ - ولا يزال أمام البلدان المانحة والنامية على السواء شوط طويل لبلوغ الأرقام المستهدفة التي حددها المؤتمر فالمساعدة السكانية الدولية لم تتجاوز ٤٦ في المائة من مبلغ الـ ٥,٧ بلايين دولار المستهدف المتفق عليه في القاهرة باعتباره الحصة المتوقعة من المجتمع الدولي في مجال تمويل برنامج العمل بحلول عام ٢٠٠٠. ويأتي معظم تدفقات الموارد المحلية من عدد قليل من البلدان الكبرى. وليس لدى أغلب البلدان النامية سوى موارد مالية محدودة لاستعمالها في البرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، وليس بوسعها إيجاد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج. ونتيجة لذلك، تعتمد هذه البلدان بشكل كبير على المساعدة الدولية. ويظل انعدام التمويل أحد القيود الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر.

٤٠ - ويلزم تخصيص موارد إضافية لتمويل برامج السكان والتنمية في البلدان النامية. وقد دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى بلوغ مستوى مناسب من تعبئة الموارد وتوزيعها على مستوى المجتمع المحلي والوطني والدولي لأغراض البرامج السكانية ولسائر البرامج ذات الصلة التي تسعى جميعها إلى تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعجيل بها، وتحسين نوعية الحياة للجميع، وتعزيز الإنصاف والاحترام الكامل لحقوق الأفراد، والإسهام بذلك في التنمية المستدامة[(١)].

٤١ - وثمة طرائق عديدة يمكن من خلالها حشد الموارد: الدعوة إلى زيادة التمويل من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص الاستعمال الانتقائي لأسلوب فرض رسوم على المنتفعين؛ التسويق الاجتماعي وتقاسم التكاليف وغير ذلك من أشكال استرداد التكلفة. ويشكل النهج القطاعي آلية هامة أخرى من آليات تمويل البرامج السكانية في البلدان النامية، وكذلك تنفيذ المبادرة المسماة ٢٠/٢٠ التي تلتزم البلدان المانحة في إطارها بتخصيص ٢٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية لتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوافق البلدان النامية على رصد ٢٠ في المائة من اعتماداتها الإنمائية لنفس الغرض، بغية توفير مزيد من الموارد لأهداف القضاء على الفقر الأوسع نطاقا، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقطاعين السكاني والاجتماعي.

٤٢ - ويستلزم الإسراع في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المبادرة بصورة عاجلة إلى تأمين مزيد من الإرادة السياسية وتجديد الالتزام بغايات وأهداف المؤتمر، بما في ذلك إعادة تأكيد الالتزام بحشد الموارد على صعيد المساعدة الدولية والتمويل المحلي، على نحو ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ *(E/1995/27)*، المرفق الأول، الفرع ثالثا.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) جميع الإشارات الواردة إلى البلدان النامية في هذا التقرير تضم أيضا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(٤) أجريت حتى تاريخه دراسات حالة في البلدان التالية: إثيوبيا، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، السنغال، الصين، مصر، الهند. وقد تعذر بسبب انعدام الاستقرار السياسي إجراء دراسات حالة في عام ٢٠٠١ على نحو ما كان مقررا. وقد أرجئ إجراؤها إلى عام ٢٠٠٢.

(٥) بدءا بدورة الاستبيانات لعام ١٩٩٩، شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات في إدراج البيانات المتعلقة بالعلاج والرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إذ صار من المتعذر بشكل متزايد على المستجيبين للاستبيانات الاقتصار على تقديم المعلومات المتعلقة بأنشطة منع فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

(٦) جميع الإشارات الواردة إلى الدولار تعني دولار الولايات المتحدة.

(٧) لم تقدم إسبانيا واستراليا وكندا والنمسا بياناتها المتعلقة بالمساعدة السكانية بحلول الموعد النهائي لنشر هذا التقرير. ولذلك، قدر رقم حصتها لعام ٢٠٠٠ بمستوى ما قدمته عام ١٩٩٩.

(٨) تشمل البلدان المانحة إسبانيا وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وجميعها أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد انضمت اليونان إلى اللجنة في عام ١٩٩٩، لكنها غير مشمولة بهذا التقرير لأنها لم تشرع بعد في المساهمة في الأنشطة السكانية. وقد أدرج الاتحاد الأوروبي مع البلدان المانحة.

(٩) الحصة المبلغ عنها للقناة المتعددة الأطراف أقل من الواقع لأن عدة جهات مانحة لم تدرج بعض النفقات (مثل رسوم العضوية) المدفوعة إلى الجهات المانحة الوسيطة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حيث إن تلك الجهات لم تكن متأكدة من النسبة المئوية التي استخدمت من مساهماتها من أجل الأنشطة المحددة في ''مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف'' الواردة في برنامج عمل المؤتمر.

(١٠) استعملت طريقة تقديرية بسيطة لحساب الرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية. واستكملت نتائج استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المتعدد التخصصات لعام ١٩٩٩ بتقارير دراسات الحالة التي أجراها الصندوق/المعهد ومن مصادر أخرى، حسب توافرها، بما في ذلك البيانات المستمدة من دورة استبيانات عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، مما أسفر عن تغطية ٨٧ في المائة من السكان. واستقرئت التقديرات الإقليمية المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية استنادا إلى البيانات السكانية لعام ١٩٩٩، ثم جمعت للحصول على المجموع العالمي لنفقات المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الأنشطة السكانية. وأضيف تقدير موجود من قبل نسبته ١٤ في المائة من المجموع المحلي لإدراج التمويل المقدم من القطاع الخاص بغية التوصل إلى المجموع العالمي التقريبي للتدفقات المحلية. وينبغي التعامل مع تلك النتائج بحذر لأن البيانات المتاحة كثيرا ما تأتي أقل من الواقع فضلا عن أنها ناقصة وغير قابلة تماما للمقارنة.

(١١) انظر تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ١٣-٢١.